ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

حالة الاقتصاد

حروب الشرق الأوسط: دمار اقتصادي واستنزاف الموارد

يونيو
2024

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
930,142
143,109

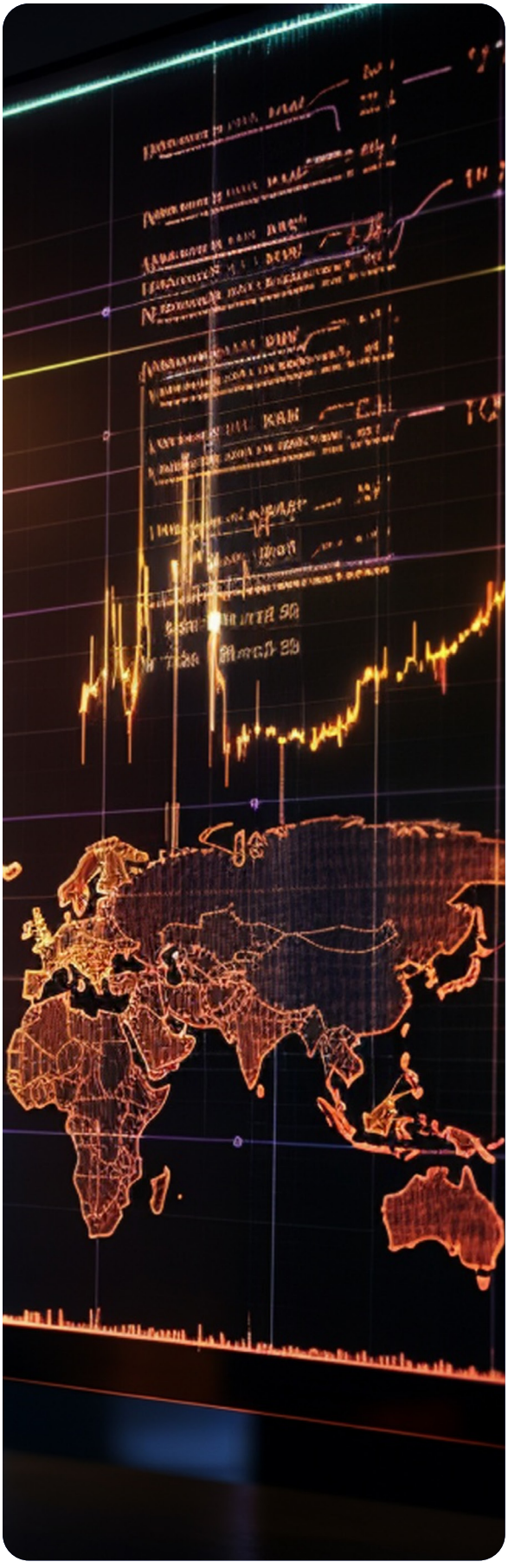

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون
احمد بيومي
اسماء رفعت
ايه حمدي
بسنت جمال
سالي عاشور
محمد صبري
د. عمر الحسيني
امل اسماعيل
مصطفي عبد اللاه
شادي هلال
دعاء عبد المنعم

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

6 الحرب في غزة: الثمن الاقتصادي الباهظ على إسرائيل

12 قراءة في سيناريوهات التصعيد الإسرائيلي في غزة وأثره على إصلاحات مصر الاقتصادية والهيكلية المدعومة من صندوق النقد الدولي

19 الحروب والتوترات الإقليمية: حدود التأثير على الاقتصاد المصري

23 تأثيرات حرب غزة على الأمن الغذائي في المنطقة العربية وعلى مصر بالتحديد

28 التداعيات الاقتصادية لحرب غزة على حركة الشحن البحري

33 آثار ممتدة: تداعيات الحروب الإقليمية على الاقتصاد العالمي

تقديم

تشهد منطقة الشرق الأوسط توترات متصاعدة منذ أكتوبر 2023 إثر الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وما تلاها من هجمات شنتها جماعة الحوثي على السفن المارة بالبحر الأحمر من جهة، وتصعيد إيراني- إسرائيلي من جهة أخرى، وهو الأمر الذي ألقى بظلاله ليس فقط على المنطقة ولكن على الاقتصاد العالمي أجمع.

تحاول نشرتنا الشهرية تحليل تداعيات تلك التوترات على اقتصادات المنطقة ومن بينها مصر، والاقتصاد الإسرائيلي، والاقتصاد العالمي.

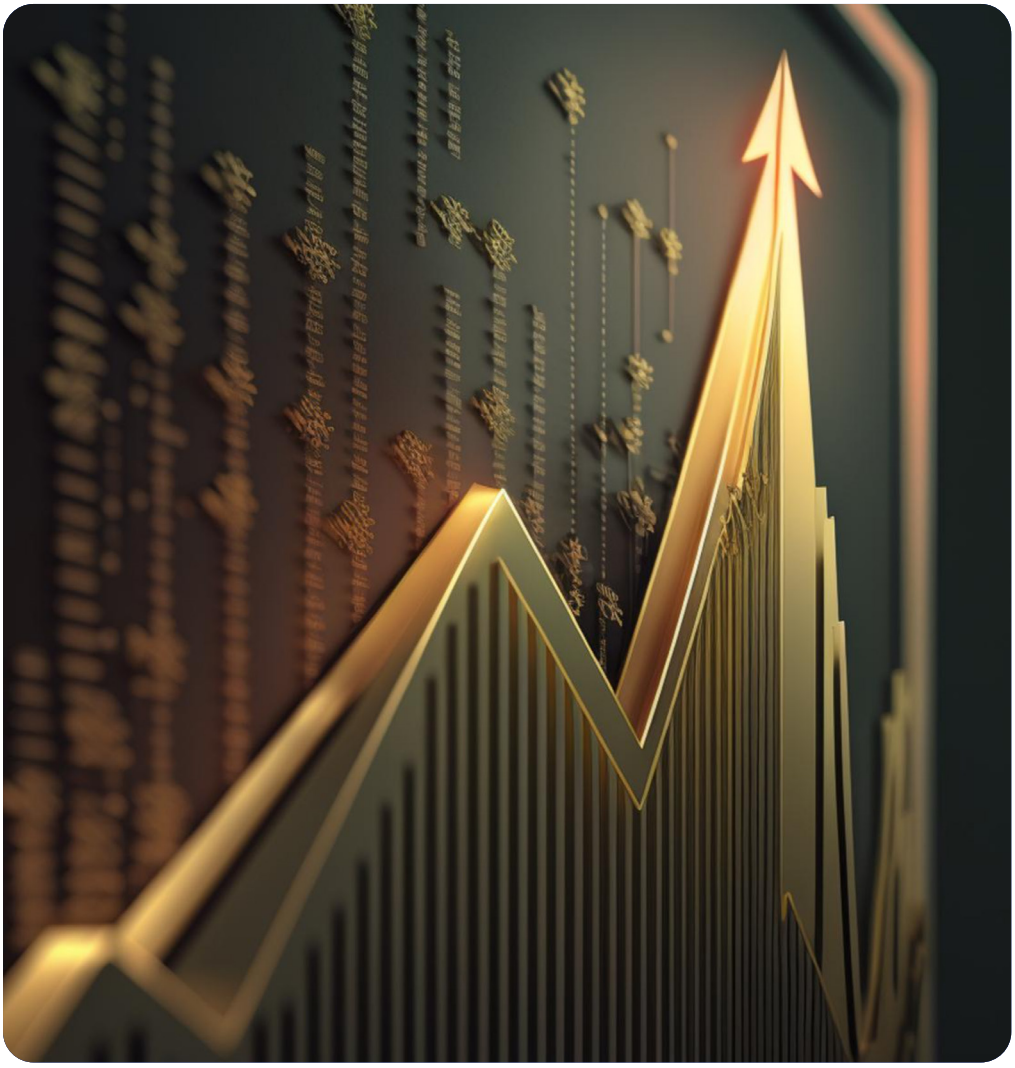

الحرب في غزة: الثمن الاقتصادي الباهظ على إسرائيل

آية حمدي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

الحرب على غزة لها تداعيات وتأثيرات على مختلف القطاعات الاقتصادية بالسوق الإسرائيلي، وهذه الآثار السلبية أسهمت في تعطيل عديد من المرافق؛ الأمر الذي انعكس بتعطيل مئات الآلاف من القوى العاملة. كما تعرضت إسرائيل لخسائر اقتصادية بسبب الحرب على قطاع غزة. وتأثر القطاع الاقتصادي بشكل شامل، بدءًا من القطاعات الحكومية والتجارية والصناعية إلى القطاع الزراعي والسياحي وغيرها. كما تضررت الشركات والمؤسسات الإسرائيلية بشكل كبير جراء الهجمات والصواريخ.

أولًا- الاقتصاد الإسرائيلي قبل 7 أكتوبر 2023:

يُعد الاقتصاد الإسرائيلي قويًا ومتقدمًا على مستوى العالم في العديد من الجوانب. وأهمها أنها تُعد مركزًا عالميًا للابتكار والتكنولوجيا. وتشجيع تكوين الشركات الناشئة والاستثمار في مجالات التكنولوجيا المتقدمة، كما يُعد قطاع التكنولوجيا عالية التقنية أهم أعمدة الاقتصاد الإسرائيلي وتوجد العديد من الشركات الناشئة والشركات الكبيرة في مجالات التكنولوجيا الحيوية، والبرمجيات، والاتصالات، والأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، كما تلعب هذه الشركات دورًا مهمًا في تعزيز الابتكار وتوسيع القاعدة الصناعية وزيادة التصديرات وأنفقت عليه لما

يصل إلى 6% من ناتجها المحلي الإجمالي، وهو السبب الأساسي وراء هذا النمو السريع، ووفقًا لبيانات 2022، يشكل قطاع التكنولوجيا الفائقة 18.1% من الناتج المحلي الإجمالي، وحوالي 50% من إجمالي الصادرات.

وبالنسبة إلى التجارة الخارجية فدولة الاحتلال تتمتع بشبكة تجارية واسعة النطاق وتعاون اقتصادي مع العديد من الدول كما تتميز الصادرات الإسرائيلية بتنوعها وجودة المنتجات، وتشمل الصادرات الزراعية والتكنولوجية والمعدات الصناعية والماس التي أصبحت مركزًا عالميًا للتجارة والتصنيع فيه والمجوهرات والأدوات الطبية. وبلغ حجم الصادرات 166 مليار دولار، ويعد حجمًا قياسيًا حيث ارتفعت الصادرات الإسرائيلية بنسبة 15% في العام 2022، وهذه كانت السنة الثانية التي يتجاوز فيها تصدير البضائع ويبلغ 52٪.

يجتذب الاقتصاد الإسرائيلي كميات كبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بفضل بيئة الأعمال المواتية والفرص الاستثمارية المتاحة بالإضافة إلى استثمار الشركات العالمية في قطاعات مختلفة في إسرائيل؛ مما يساهم في تعزيز الاقتصاد وتحسين البنية التحتية وخلق فرص عمل جديدة وبحسب وكالة «بلومبيرج» بلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر29.32 مليار دولار عام 2022، 72% منها من الولايات المتحدة الأمريكية.

يشهد الاقتصاد الإسرائيلي نموًا قويًا على مدى السنوات العديدة الماضية وحققت إسرائيل نموًا اقتصاديًا بلغ نحو 8.6% عام 2021 و6.5% عام 2022 وهي معدلات مرتفعة مقارنةً بأي اقتصاد آخر في هذه الفترة. وقبل اشتعال الوضع في غزة كانت تبلغ الميزانية العامة لعام 2023 قرابة 484 مليار شيكل (119 مليار دولار)، وفي عام 2024 ستكون 514 مليار شيكل (126 مليار دولار)، وهي الأكبر من نوعها في تاريخ إسرائيل، فكان من المتوقع أن تزيد عن نصف تريليون شيكل لأول مرة في العام المقبل. علاوة على ذلك قدر بنك إسرائيل في فبراير الماضي أن عجز الميزانية سيقترب من 1% من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2023 و2024. ولكن بحسب بيانات وزارة المالية الصادرة في 12 أكتوبر بلغ العجز 1.5% في سبتمبر على أساس سنوي.

ثانيًا- انعكاسات الحرب في غزة على الاقتصاد الإسرائيلي:

على الرغم من هذه القوة، يواجه الاقتصاد الإسرائيلي حاليًا تحديات كبيرة بسبب التوترات السياسية والأمنية في المنطقة:

1. التكلفة اليومية للحرب: كشفت وزارة المالية الإسرائيلية عن التكلفة الأولية للحرب التي تخوضها إسرائيل أمام المقاومة في قطاع غزة التي قد تبلغ إلى ما يصل 67 مليار دولار وذلك وفقًا لـ«بنك إسرائيل»، على أقل تقدير حتى الآن، وكل يوم يكلف الجيش نحو 272 مليون دولار، إذ يحصل كل جندي احتياطي على 82 دولارًا يوميًا، وقد بلغ إجمالي هذه المدفوعات وحدها 2.5 مليار دولار، وسيزداد الإنفاق الإجمالي مع استمرار القتال حيث قدرت وزارة المالية الإسرائيلية أن الخسارة الشهرية الناجمة عن الحرب على قطاع غزة تبلغ أكثر من 2.4 مليار دولار وفق وسائل إعلام محلية.

2. انخفاض النمو الاقتصادي: أظهر تقدير أولي لمكتب الإحصاءات الإسرائيلي المركزي أن الاقتصاد الإسرائيلي انكمش إلى 19.4% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2023، كما أن الانكماش المسجل في الربع الأخير، جاء مدفوعًا بتدهور القطاعات كافة، وحسب البيانات، تباطأ النمو الاقتصادي لإسرائيل إلى 2% لعام 2023 بأكمله مقارنة بـ 6.5% عام 2022، ويعكس ذلك نموًا سلبيًا لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.1%.

3. نقص العمالة: تخسر إسرائيل أسبوعيًا 600 مليون دولار بسبب نقص العمالة، منها نزوح 144 ألف إسرائيلي وتَغيب

310 ألف عامل، وقلة إنتاجية 210 ألف عامل، كما كان يعمل في الاقتصاد الإسرائيلي حوالي 200 ألف عامل فلسطيني، يشكلون حوالي 22% من القوى العاملة في الضفة الغربية وحدها، ويساهمون في حوالي ربع الناتج القومي الإجمالي في الضفة الغربية كما أن هذه نسبة كبيرة تجعل من العمالة الفلسطينية مركبًا أساسيًا في هذا القطاع، فعلى المستوى الرسمي، أوقفت إسرائيل العمالة

الفلسطينية بشكل شبه كامل منذ 7 أكتوبر، وخلال السبعة أشهر الأولى من الحرب، شكلت قضية العمالة معضلة أمنية، وسياسية، واقتصادية لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين. بالإضافة إلى استدعاء أكثر من 300 ألف من جنود الاحتياط وهذا يعني إعادة تخصيص للموارد البشرية من الاستخدامات المدنية إلى الاستخدامات العسكرية، مما ينعكس بالسلب على القطاعات المدنية التي فقدت جزءًا من قدراتها الاقتصادية لصالح قطاع الصناعات العسكرية. وشملت عمليات الاستدعاء ما يقرب من 10-15 في المئة من القوة العاملة بقطاع التكنولوجيا فهو القطاع الأسرع نموًا منذ سنوات.

4. هبوط الشيكل إلى أدنى مستوياته أمام الدولار: انخفض الشيكل أمام الدولار إلى أدنى مستوى له منذ عام 2012، وهو ما جعل العملة الإسرائيلية في حالة انهيار، ولذلك أطلق المركزي برنامجًا بقيمة 30 مليار دولار لبيع النقد الأجنبي مع بداية الحرب في غزة، لمنع حدوث تدهور حاد في سعر صرف الشيكل، إضافة إلى توفير ما يصل إلى 15 مليار دولار من خلال المقايضات، وأدى هذا التدخل القوي إلى انخفاض سعر الدولار مع نهاية شهر فبراير من عام 2024 ليصل إلى أدنى قيمة منذ 9 أشهر إلى 3.6 دولارات / شيكل. وجاء هذا التحسن في قيمة الشيكل بعد الجهود المستمرة من طرف البنك المركزي الإسرائيلي الهادفة إلى تعزيز قيمة الشيكل أمام العملات الرئيسة من خلال بيع الدولار في سوق النقد الأجنبي، كما ساهم عدم تخفيض بنك إسرائيل لسعر الفائدة وإبقاؤه على نسبة 4.5% في تحسن سعر الصرف.

تذبذب قيمة العملة الإسرائيلية خلال الحرب

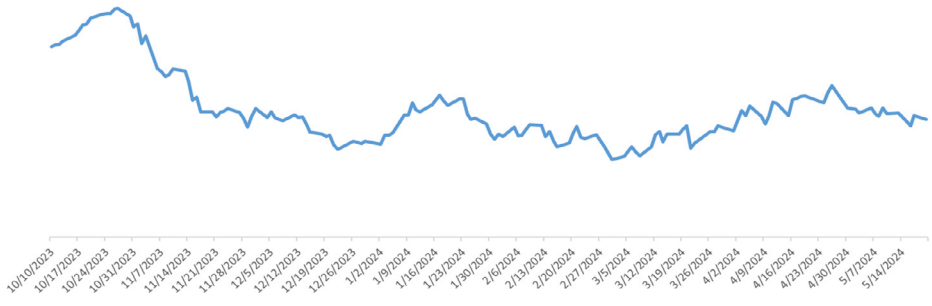

Source: Bank of Israel, Exchange rates- US Dollar.

5. احتياطي النقد الأجنبي: تراجع احتياطي النقد الأجنبي بنهاية أبريل الماضي بقيمة 5.63 مليارات دولار إلى 208.1 مليارات مقارنة بشهر مارس، وفق ما ذكر بنك إسرائيل (المركزي). كما أن مستوى الاحتياطيات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت 41%.

6. خفض التصنيف الائتماني: خفضت «إس أند بي» التصنيف الائتماني للديون بدرجة واحدة إلى «A+»، وهو خامس أعلى مستوى وقد يفاقم خفض التصنيف من الضغوط الملقاة على سندات إسرائيل وعملة الشيكل التي انخفضت بنحو 5% منذ بداية هذا العام كما لم يسبق من قبل خفض تصنيف إسرائيل من قبل أي وكالات التصنيف الثلاث الرئيسية؛ وهي ستاندرد اند بورز غلوبال وموديز وفيتش. حيث منحتها موديز سادس أعلى درجة استثمارية لديها. في حين أعلنت وكالة «ستاندرد آند بورز» تغيير توقعاتها لتصنيف إسرائيل من حالة «مستقرة» إلى «سلبية».

7. خسائر الأسهم الإسرائيلية: خسر مؤشر الأسهم الرئيسي في تل أبيب أكثر من 25 مليار دولار من قيمته منذ 7 أكتوبر إذ فقدت سوق الأسهم نحو 9 في المئة من قيمتها الاسمية خلال الأسبوع الأول فقط من الحرب، وهي أكبر خسارة أسبوعية شهدتها على مدار السنوات العشر الماضية إذ تراجعت أسعار أسهم أكبر خمسة بنوك بنسبة 20 في المئة، وهي أكبر نسبة تراجع منذ جائحة كورونا. كان مؤشر "TA-35" مستقرًا عند مستوى (1830) نقطة في بورصة "تل أبيب" في 5 أكتوبر 2023، وتراجع بعنف ليصل إلى (1651) نقطة في 15 أكتوبر ويشهد تحسنًا في الوقت الحالي حيث وصل إلى 1971 نقطة في 22 مايو.

Source: Market Watch, Tel Aviv 35 Index

7. شـلل القطـاع السـياحي: كشـفت بيانـات مكتـب الإحصـاء الإسـرائيلي أن السـياحة الوافـدة إلـى إسـرائيل خلال الربـع الأخيـر مـن عـام 2023 تعـد الأسـوأ منـذ الحـرب علـى غـزة مـع اسـتثناء فتـرة كورونـا، وتظهـر أرقـام مركـز الإحصـاء الإسـرائيلي؛ حيـث كان هنـاك نحـو 180 ألـف وافـد إلـى إسـرائيل خلال الربـع الأخيـر مـن العـام الماضـي، بحسـب مركـز الإحصـاء الإسـرائيلي؛ ممـا يمثـل نسـبة هبـوط تبلـغ 81.5% علـى أسـاس سـنوي مقارنـة بــ 930 ألـف سـائح فـي الربـع الأخيـر مـن عـام 2022.

ختامًـا، تتجـاوز تداعيـات الحـرب فـي غـزة الجانـب الأمنـي لتشـكل تحديـات اقتصاديـة كبيـرة لإسـرائيل. كمـا أن الخسـائر الاقتصادية ليسـت العامـل الوحيد الذي يؤثر علـى قرارات وقف الحـرب فـي غـزة أو فـي أي نزاع آخـر. فقرارات وقـف الحرب تتأثـر بعوامل متعـددة ومعقدة، بمـا فـي ذلك العوامل السياسـية والإنسـانية والأمنيـة والدبلوماسـية والقانونية.

قراءة في سيناريوهات التصعيد الإسرائيلي في غزة وأثره على إصلاحات مصر الاقتصادية والهيكلية المدعومة من صندوق النقد الدولي

دعاء عبد المنعم

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

في وقت يعمل فيه الاقتصاد المصري على التعافي من تبعات جائحة كورونا ثم الحرب الروسية الأوكرانية والتي تفاقمت أخيرًا نتيجة للعدوان الإسرائيلي على غزة، إلا أنه يبدو على موعد مع تحديات جديدة يفرضها إصرار الاحتلال الإسرائيلي على لغة التصعيد في عدوانه على غزة والتي ترجمها عدوانه على رفح الفلسطينية خلال الأيام القليلة الماضية.

انعكست الجهود المصرية على تحسين النظرة المستقبلية للاقتصاد من مستقرة إلى إيجابية والتي صدرت عن كل من مؤسستي «موديز» -في مارس- و«فيتش» -في مايو- إلا أن تصنيف مصر الائتماني -والذي يعكس قدرة البلاد على الوفاء بالتزاماتها المالية الدولية- ظل في المنطقة السلبية بفعل التوترات التي ألقت بظلالها على البلاد من حيث نقص موارد النقد الأجنبي والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تلعب مصر حاليًا دورًا حيويًا في الوساطة بين جميع الأطراف الفاعلة في الصراع وهي الجهود التي تقضي بوقف دائم وفوري لإطلاق النار في القطاع وتسهيل دخول المساعدات الإنسانية مع التمسك بخيار حل الدولتين، وهو ما سينعكس إيجابًا في المقام الأول على استقرار واقتصادات الدول المجاورة للصراع.

بعد مناقشات مستفيضة مع الحكومة المصرية، أطلق البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة دراسة تتناول تقييمًا سريعًا لأثر الحرب الإسرائيلية على غزة والتي دخلت شهرها الثامن مايو الجاري.

وضعت الدراسة التي تعنونت بـ ««الأثر الاجتماعي والاقتصادي المحتمل لحرب غزة على مصر: دراسة تقييمية سريعة» \إلى ثلاثة سيناريوهات متدرجة للصراع، سيناريو الشدة المنخفضة» و» سيناريو الشدة المتوسطة» و»سيناريو الشدة العالية».

وفقًا لذلك، فإن قطاع السياحة وعائدات قناة السويس -واللذين معًا يشكلان 20٪ من مصادر تدفق العملة الأجنبية للبلاد، سيتأثران بشدة؛ مما قد يقوض الجهود الحالية من جانب الحكومة للتعافي الاقتصادي المدعوم باتفاق التسهيل الائتماني الممتد مع صندوق النقد الدولي بقيمة 8 مليارات دولار حتى 2026.

تتوقع الدراسة أن تنكمش إيرادات قطاع السياحة وقناة السويس في مصر بحوالي 13.7 مليار دولار في السنة المالية المقبلة 2024/25-2، والتي يبدأ العمل بها بداية من يوليو المقبل وفق سيناريو الشدة العالية وبمقدار 9.9 مليارات دولار وفق سيناريو الشدة المتوسطة وبمقدار 3.7 مليارات دولار وفق أخف سيناريوهات الحرب الدائرة.

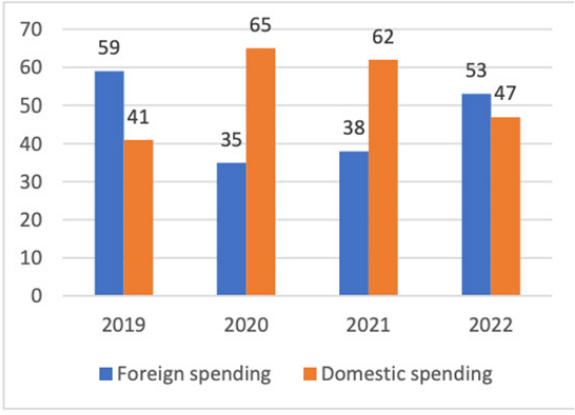

Source: World Trade and Tourism Council, June 2023.
Note: Values for 2023 are projections as of June 2023.

ارتفعت حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لمصر في منتصف عام 2.23 إلى 8.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي (612.6 مليار جنيه مصري)، مقارنةً بـ 3.8٪ في عام 2020 عندما تأثرت السياحة بشكل كبير بتفشي فيروس كوفيد- 19. فيما مثلت إيرادات قطاع السياحة نحو 10٪ من الحساب الجاري للبلاد في السنة المالية 2023/2022.

فيما ارتفعت إيرادات القناة إلى ١٣.٦ مليار دولار في السنة المالية 2023/2022، مقارنةً بـ 10.7 مليارات دولار في السنة المالية السابقة، في حين من المتوقع أن تمثل الضرائب والأرباح الموزعة من القناة ثمانية في المئة من إجمالي الإيرادات للسنة المالية الحالية 2024/2023، وفقًا لبيانات البنك المركزي المصري.

تأثرت عائدات القناة كثيرًا بسبب الحرب الإقليمية وما تبعها من التوترات في البحر الأحمر والتي أثرت بشكل ملحوظ على حركة التجارة العالمية، حيث أعلنت هيئة قناة السويس أن إيرادات القناة انخفضت بنسبة 46٪ (على أساس سنوي) في يناير 2024، فيما قدر صندوق النقد الدولي نسبة الانخفاض بـ 50٪.

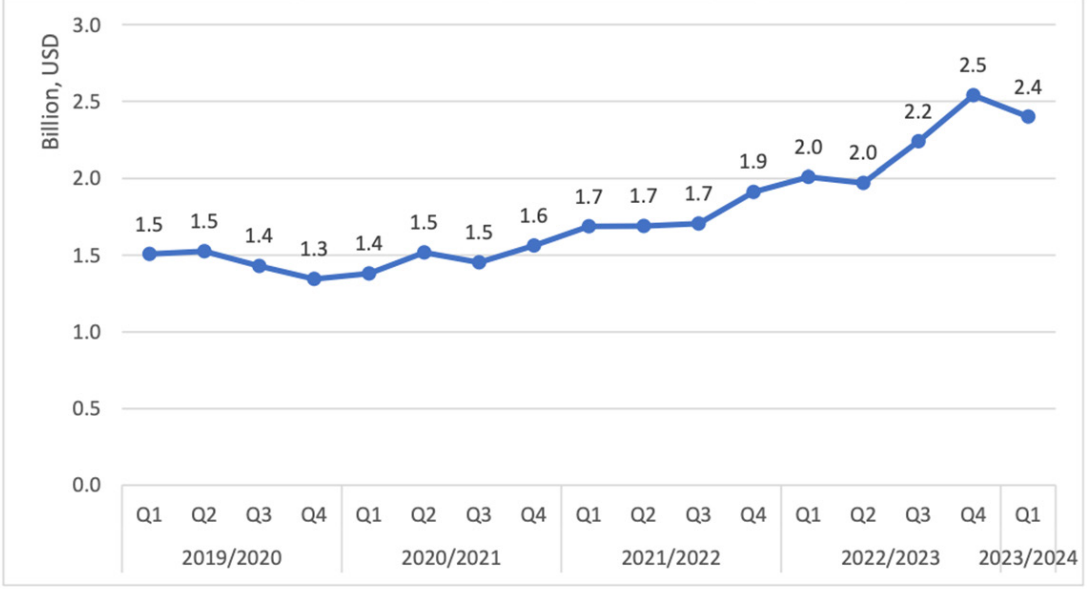

Source: Authors' compilation from CBE's Quarterly Balance of Payments Time Series

تكلفة الحرب في غزة على الاقتصاد المصري

ومن زاوية أوسع، تتوقع الدراسة أن تصل التكلفة الاقتصادية الإجمالية للحرب على الاقتصاد المصري خلال السنتين الماليتين2024/2023 و2025/2024 إلى 5.6 مليارات دولار في سيناريو الشدة المنخفضة للحرب، و١٤.٦ مليارات دولار في سيناريو الشدة المتوسطة، و19.8 مليارات دولار في سيناريو الشدة العالية.

توقعات النمو والآثار الاجتماعية المحتملة

تتوقع الدراسة أيضًا انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لمصر بنسبة ٪1.6 في السنة المالية الحالية 2024/2023 في سيناريو الحد الأدنى من التوتر، وبنسبة ٪2.6 في السنة المالية 2024/2023 وبنسبة ٪1.3 في السنة المالية 2025/2024 في سيناريو التوتر المتوسط، وبنسبة ٪3 في السنة المالية 2024/2023 وبنسبة ٪2.6 في السنة المالية 2025/2024 في سيناريو التوتر العالي.

Table 1: Selected macroeconomic indicators

Indicator	2017/2018	2018/2019	2019/2020	2020/2021	2021/2022	2022/2023	2023/2024F
GDP (constant 2015 US$, billion)***	377.1	398.1	412.2	425.8	453.8	-	-
Annual GDP growth (constant prices, %)	5.3	5.5	3.6	3.3	6.7	3.8	3.0
Budget deficit (% of GDP)	-9.1	-7.3	-6.6	-7.1	-6.0	-6.1 **	-10.1
Government net debt (% of GDP)	80.7	74.6	80.6	85.2	83.9	88.0	83.4
Gross debt (% of GDP)	87.9	80.1	86.2	89.9	88.5	92.7	88.1
Annual inflation (end of period) (%)	14.4	9.4	5.7	4.9	13.2	35.7	25.9
- Average inflation (%)	20.9	13.9	5.7	4.5	8.5	23.5	32.2
Exports of goods (US$ billion)	25.8	28.5	26.4	28.7	43.9	39.6*	51.9
- Exports (% of GDP)	10.3	9.4	6.9	6.8	9.2	9.8	11.9
Imports of goods (US$ billion)	-63.1	-66.5	-62.8	-70.7	-87.3	-70.7	-93.7
- Imports (% of GDP)	–25.2	-22	-16.4	-16.7	-18.4	-17.4	-21.6
- Energy exports (US$ billion)	8.8	11.6	8.4	8.6	18.0	10.5	2
Energy imports – oil and gas (US$ billion)	-12.5	-11.5	-8.9	-8.6	-13.5	-13.4	-14.3
- Energy imports – oil and gas (% of GDP)		-3.8	-2.3	-2	-2.9	-3.3	-3.3
Current account balance (% of GDP)	-2.4	-3.6	-3.1	-4.6	-3.5	-1.2	-2.8
Tourism receipts (US$ billion)	9.8	12.6	9.9	4.9	10.7	13.6	14.2
- Tourism receipts (% of GDP)	3.9	4.2	2.6	1.1	2.3	3.3	3.3
Private remittances (US$ billion)	26.3	24.8	27.5	31.2	31.7	21.9	35.9
- Private remittances (% of GDP)	10.5	8.2	7.2	7.4	6.7	5.4	8.3
Suez Canal receipts (US$ billion)	5.7	5.7	5.8	5.9	7	8.7	7.6
- Suez Canal receipts (% of GDP)	2.3	1.9	1.5	1.4	1.5	2.2	1.8
Total unemployment rate (15 – 64, %)*	9.9	7.9	7.9	7.4	7.2	7	6.3
Informal employment (proportion of total employment)	63.7	67.0					
Employees in the accommodation and food service sector (thousand)	758.6	814.8	786.4	820.0			
- Share of informal employment in the accommodation and food service sector (%)	66.9	73.1					

Notes: *Provisional figures from CBE, ** Figure from the Budget based on Ministry of Finance Bulletin for January 2024. 'F': Forecasted values for 2024 are International Monetary Fund (IMF) forecasts, as of October 2023, IMF World Economic Outlook Database. Labour market data are annual, from 2018 to 2022 from CAPMAS, Annual Bulletin Labour Force Survey 2022; average of

وفي هذا الصدد، تفترض الدراسة أن هذا الانخفاض قد يؤدي إلى زيادة كبيرة في معدل البطالة في البلاد، وانخفاض في استهلاك الأسر، وزيادة في معدل الفقر.

ويرتبط بذلك توقع الدراسة انخفاض الدخل القابل للصرف الحقيقي للأسر والاستهلاك في السنة المالية الحالية 2024/2023 بنسبة 1.3٪ وفق سيناريو الحد الأدنى من التوتر، وبنسبة 2.1٪ في سيناريو التوتر المتوسط، وترتفع هذه النسبة إلى 2.5٪ في سيناريو التوتر العالي.

وبناءً على ذلك تفترض الدراسة انخفاض مؤشر التنمية البشرية في مصر لمستويات عام 2021 وفق سيناريوهَي الشدة المنخفضة والمتوسطة للحرب وإلى مستويات 2018 في ظل سيناريو التصعيد العالي وهو ما يعني تراجعًا في التقدم المحرز بأجندة التنمية المستدامة بمستهدفاتها حتى 2030.

تجب الإشارة هنا إلى مستهدفات الدولة المصرية لملف الحماية الاجتماعية للسنة المالية المقبلة والتي تعد الأكبر والأسرع تنفيذًا طوال السنوات المالية العشرة الأخيرة، حيث بدأ تنفيذها مارس الجاري امتثالًا لتعليمات رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي وسط التحديات الاقتصادية التي تفرض نفسها بشدة على ميزانية الأسرة المصرية.

240 مليار جنيه تتضمنها الحزمة الاجتماعية المستهدفة كإجراء عاجل، فضلًا عن 575 مليارات جنيه للأجور وتعويضات العاملين، 636 مليارات جنيه للدعم والمزايا الاجتماعية، و144 مليارات جنيه لدعم السلع التموينية.

ارتفاع أسعار الغذاء

بالإضافة إلى ذلك، تفترض الدراسة أن النزاعات الإقليمية يمكن أن تؤدي إلى زيادة في أسعار الطاقة والغذاء، مما سيزيد من الضغوط التضخمية المستمرة في البلاد ويؤثر بالتالي على الفقراء والفئات الضعيفة.

وصل التضخم في مصر إلى مستويات قياسية منذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية متخطيًا ٪40 للتضخم الأساسي والعام في مارس 2023، منذ بداية 2024 احتفظ التضخم بمستويات تتخطى ٪32 وفق بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

سيضع البنك المركزي المصري مستهدفًا للتضخم عند ٪7 (±2%) في الربع الرابع من العام الجاري في إطار اتفاق صندوق النقد الدولي؛ مما يجعل التوتر على الحدود المصرية الفلسطينية تحديًا كبيرًا أمام هذا المستهدف خاصة مع اضطراب حركة التجارة العالمية الناجم عن توترات الممر الملاحي لقناة السويس.

«يشهد الاقتصاد المصري، الذي يعتمد بشكل كبير على السياحة والتحويلات المالية وعائدات قناة السويس والديون الخارجية وتدفقات رأس المال، تداعيات الحرب في مختلف المجالات، مما يضغط على مسار الإصلاح الاقتصادي والتنمية في مصر» وفقًا لدراسة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

يسلط التحليل الجديد بعنوان «الأثر الاجتماعي والاقتصادي المحتمل لحرب غزة على مصر: دراسة تقييمية سريعة» الضوء على التأثيرات المتعددة للحرب المستمرة في غزة على الاقتصاد والمجتمع المصري ويقدم رؤى لصانعي السياسات وأصحاب المصلحة للتخفيف من المخاطر. ويقدر التقييم التأثيرات من خلال توقعات لسيناريوهات مدتها ستة أشهر (سيناريو الشدة المنخفضة)، وتسعة أشهر (سيناريو الشدة المتوسطة)، وعام (سيناريو الشدة العالية).

وفقًا لتصريح أليساندرو فراكاسيتي، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر: «تختبر حرب غزة قدرة مصر على الصمود وقدرتها على التعامل مع هذه الأوقات المضطربة، وخاصة التحديات المرتبطة بالصدمات الخارجية»، مشددًا على الحاجة الملحة لمعالجة التأثير الاجتماعي والاقتصادي لحرب غزة. «تؤكد هذه الدراسة الحاجة الملحة لجهود منسقة للتخفيف من الآثار السلبية على الاقتصاد المصري وضمان التعافي المستدام».

في ضوء نتائج الدراسة وهذا التصريح هناك عدد من الآليات المقترحة لتجنب هذه الخسائر المحتملة:

- استمرار الجانب المصري في الدفع بكافة المقترحات وجهود الوساطة التي تسعى لحل القضية الفلسطينية واحتواء الوضع المحتقن الراهن في ضوء الموقف المصري المعلن والذي يراعي مصلحة جميع الأطراف.

- العمل على استدامة تدفق النقد الأجنبي المصري من خلال التوسع في إقرار المحفزات للمصريين المقيمين في الخارج والذي سينعكس على قيمة التحويلات التي تعد من مصادر العملة الأجنبية لمصر.

- وضع سياسات وآليات تحفيزية للاستثمار في البورصة المصرية التي تعد مرآة مصر حاليًا لوضع الاستثمار بالسوق المحلي، كما سيضمن ذلك تنفيذًا سلسًا لبرنامج الطروحات المصرية الذي تستهدف مصر استغلال 50 من حصيلته للنزول بمستوى الدين.

- وضع برامج خاصة لإقراض القطاعين الصناعي والزراعي بشكل أساسي بعيدًا عن الفائدة المرتفعة بهدف تقليل تكاليف الاستثمار والعمليات؛ مما يعطي دفعة للقطاعين تضمن مساهمة أكثر فاعلية في النشاط الاقتصادي وتدعيم الموارد.

- التوسع في إصدار السندات بكافة أنواعها على أن يصاحبها الاستثمار الفعال لعوائدها حتى لا تتحول إلى عبء على الاقتصاد سيترجم إلى ارتفاع مستويات الدين واتساع الفجوة التمويلية.

الحروب والتوترات الإقليمية: حدود التأثير على الاقتصاد المصري

أسماء رفعت

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”واجه الاقتصاد المصري تبعات انتشار جائحة فيروس كورونا والموجات التضخمية المصاحبة لفترة التعافي من الوباء، ثم آثار الحرب في أوكرانيا واضطراب الاقتصاد العالمي. وقد وضعت الدولة خططًا للتعافي من تلك الأزمات لاستعادة استقرار الاقتصاد المصري والحد من تأثير الأزمات الخارجية على الاقتصاد المحلي. ولكن تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن، ففي أعقاب نجاح الدولة في التوصل لاتفاق مع صندوق النقد الدولي وشركاء التنمية الدوليين وتنفيذ برنامج يقوم على دعائم توطين الصناعة المصرية وجذب الاستثمارات الخاصة، تتابعت التوترات الإقليمية على حدود مصر في السودان وليبيا وقطاع غزة، وقد خلفت تلك التوترات أزمات إنسانية وأمنية وسياسية واجتماعية واقتصادية مروعة إقليميًا ومحليًا، فما حدود تأثير الصراعات الإقليمية على الاقتصاد المصري؟.“

قنوات تأثير الحرب الإقليمية على الاقتصاد المصري

لا يخفى أن اقتراب التوترات والصراعات من الحدود المصرية ينذر بالعديد من التأثيرات السلبية على الاقتصاد المصري الذي يواجه تحديات داخلية في ظل تضخم قياسي لأسعار السلع والخدمات، وتراجع قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار، ونقص العملة الأجنبية، فضلًا عن ارتفاع مستويات الاقتراض الخارجي

في السنوات الأخيرة، بما يمثل ضغطًا شديدًا على العملة الاجنبية المتاحة لاستيراد مستلزمات الإنتاج والسلع الضرورية. ومع زيادة حدة التوترات الإقليمية وتفاقم الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة ثم شن هجمات الحوثيين باليمن على السفن التجارية بالبحر الأحمر هددت كافة تلك التوترات مصادر إيرادات النقد الأجنبي من دخل قناة السويس وايرادات السياحة والاستثمار الاجنبي، فعلى مستوى دخل الممر الملاحي بقناة السويس شكلت هجمات البحر الأحمر تهديدًا مباشر لدخل القناة والذي يقترب من 10 مليارات دولار سنويًا، إلا أنه تراجع بنسبة 50% خلال الأشهر الأولى من عام 2024 نتيجة تراجع حركة التجارة في قناة السويس، واتخاذ السفن التجارية طريق رأس الرجاء الصالح الأطول والآمن في ظل التوترات الحالية.

وعلى مستوى إيرادات قطاع السياحة، فقد جاءت تلك الأزمات في الوقت الذي تبذل فيه الدولة العديد من الجهود لتنشيط حركة السياحة، وتستعد لافتتاح المتحف المصري الكبير، وتستهدف افتتاح 25 ألف غرفة فندقية جديدة خلال عام 2024 تمهيدًا للوصول إلى 432 ألف غرفة لاستيعاب 30 مليون سائح مستهدف بحلول عام 2028، وفقًا للاستراتيجية الوطنية للسياحة المستدامة بمصر 2030.

وعلى صعيد الاستثمارات الخاصة، تهدف الدولة خلال المرحلة الحالية إلى تعزيز دور القطاع الخاص الوطني في النشاط الاقتصادي، بحيث تصل نسبة مشاركته إلى 65% من إجمالي الاستثمارات المنفذة خلال ثلاث سنوات، بحيث يصبح قادرًا على خلق المزيد من فرص العمل ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وبما يسمح للدولة بالتخارج الآمن من القطاعات الاقتصادية بشكل تدريجي وفقًا لوثيقة ملكية الدولة بما يجنب الاقتصاد أثر المزاحمة. ويتطلب الاستثمار الخاص بيئة آمنة ومستقرة غير محفوفة بالمخاطر خلال فترة زمنية طويلة تشمل مرحلة الإنشاء والتشغيل وجني الأرباح.

وبخلاف التهديدات المباشرة للتوترات الإقليمية لموارد النقد الأجنبي في مصر، فمن المتوقع أيضًا ارتفاع خسائر القطاعات المرتبطة بروابط أمامية وخلفية مع القطاعات المتأثرة مثل قطاع الطيران والنقل واللوجستيات وغيرهم، فضلًا عن

ارتفاع تدفقات اللاجئين وزيادة النفقات العامة وتعطل خطط التنمية مع توجيه الموارد للأهداف الأمنية، وتراجع الاستثمارات ومعدلات النمو ومستويات التشغيل، فتتراجع الصادرات وترتفع الواردات. ومن جهة أخرى، فسوف يواجه الاقتصاد المصري انعكاسات تلك التوترات على الاقتصاد العالمي خاصة تلك المرتبطة بارتفاع أسعار الطاقة المستوردة.

وقد أشارت التقارير الدولية أن الاقتصاد المصري من أكثر الاقتصادات المتأثرة بالحرب الدائرة في قطاع غزة، فوفقًا لدراسة حديثة صادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فإن الناتج المحلي الإجمالي لمصر سينخفض بنسبة تتراوح بين 1.6% إلى 3% خلال السنة المالية 2024/2023 وبنسبة تصل إلى 2.6% خلال السنة المالية 2025/2024. كما قدرت تلك الدراسة انخفاض إيرادات السياحة وقناة السويس في السنتين الماليتين 2024/2023 و2025/2024 بحوالي 3.79.9 مليارات دولار على أقل تقدير، وقد يصل إلى 13.7 مليار دولار إذا اشتدت الحرب بمشاركة دول إقليمية أخرى والجهات الفاعلة.

وفي وقت سابق من العام الجاري أشارت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني إلى أن الصراع في غزة وتعطيل الحوثيين لحركة المرور في قناة السويس يحد من مصادر مصر من العملة الصعبة، بما يزيد من التحديات التي تواجهها فيما يتعلق بالتمويل الخارجي، ويعرض الاقتصاد لخطر تراجع التصنيف الائتماني الحالي.

خطة العمل خلال المرحلة المقبلة

مع التسليم بزيادة حدة المخاطر التي يواجهها الاقتصاد المصري خلال الفترة الحالية وحتى انتهاء أمد الصراعات الإقليمية، فإنه يجب أن تتضمن خطة العمل خلال تلك المرحلة إعادة مراجعة مستهدفات الدولة لا سيما تلك التي تتعلق بموارد النقد الأجنبي، فعلى مستوى قطاع السياحة يجب تعديل المقاصد السياحية فمع التراجع المرتقب للسياحة في سيناء يمكن استقطاب السياح في العديد من الوجهات السياحية المصرية الأخرى، وتشجيع إقامة الفنادق

والقرى السياحية التي تلبي احتياجات السائح الأجنبي على ساحل البحر المتوسط، وتشجيع السياحة الريفية لجذب السياح لكافة محافظات مصر وزيادة مرونة قطاع السياحة في مصر، مع تدشين حملات دعائية تستهدف السياح من الدول العربية والتي تعد من أكثر التدفقات السياحية استقرارا كما يعد السائح العربي هو الأكثر إنفاقًا، ومن جهة أخرى يجب الاعتماد بدرجة أكبر على السياحة الداخلية، وتوجيه الاهتمام بالسياحة الافتراضية من خلال إنشاء منصات إلكترونية تسمح بزيارة الأماكن السياحية بمقابل مالي عن طريق الإنترنت، مع ضمان إتاحة البنية التحتية والتكنولوجية التي تسمح بذلك.

وعلى صعيد تمكين القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الاقتصاد، فإن المرحلة الراهنة تتطلب وجود القطاع العام بشكل مساند وداعم للقطاع الخاص، فضلًا عن ضرورة تقديم حوافز استثنائية لتحفيز جذب رءوس المال الخاصة، مع ضرورة العمل على تسريع ميكنة كافة الخدمات، وتطوير الخريطة الاستثمارية بإضافة عدد من الفرص الاستثمارية مدعمة بدراسات جدوى تفصيلية، وإتاحة برامج شراكة بين صندوق مصر السيادي والقطاع الخاص، والتوسع في إنشاء المناطق الحرة العامة والخاصة بما تقدمه من إعفاءات خاصة لها دور فعال في جذب الاستثمارات. ومن جهة أخرى، فإنه يلاحظ أن تلك التوترات تطول عددًا كبيرًا من البلدان؛ مما يمهد الطريق لمزيد من التعاون الاقتصادي الإقليمي، بما في ذلك تشجيع جذب الاستثمارات وإقامة مشروعات مشتركة.

ويتبين من ذلك أن مجمل الأثر الاقتصادي للتوترات الإقليمية سلبي على الاقتصاد المصري ما لم يتم العمل على الحد من ذلك التأثير لضمان استعادة الاقتصاد المصري قوته وصلابته لا سيما في ظل الدور الريادي لمصر في محيطها الإقليمي.

تأثيرات حرب غزة على الأمن الغذائي في المنطقة العربية وعلى مصر بالتحديد

سالي عاشور

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

كان لحرب غزة تأثيرات واضحة على الأمن الغذائي إقليميًا وعالميًا، بداية من التأثير على أسعار النفط العالمية، واضطراب حركة الملاحة وغلق الطرق، مما يؤثر على سلاسل الإمداد العالمية، فقد مثلت الحرب على غزة إشارة لبدء سلسلة من هجمات المتمردين الحوثيين المتمركزين في اليمن على السفن في البحر الأحمر؛ مما تسبب في شل حركة الشحن عبر قناة السويس؛ مما أجبر المصدرين في منطقة البحر الأسود وأماكن أخرى على التفكير في طرق شحن بديلة وأكثر تكلفة. وفي أوائل شهر يناير، أعلنت شركة ميرسك (Maersk)، ثاني أكبر شركة لسفن الحاويات في العالم، أنها ستعلق الشحنات عبر البحر الأحمر، لتنخفض على أثرها أحجام التجارة في قناة السويس بنسبة تقدر بنحو 40% منذ بدء الهجمات.

وهو ما يعيد إلى الأذهان حادث إغلاق القناة في مارس 2021 لمدة ستة أيام عندما تعطلت إحدى أكبر سفن الحاويات «إيفر جيفن»، في الجزء الجنوبي من القناة، مما تسبب في اضطراب التجارة العالمية. وفي الآونة الأخيرة، نذكر ما تسبب به الجفاف من انخفاض تدفقات المياه في قناة بنما؛ مما أدى إلى تراجع حركة الشحن العالمي ورفع التكاليف.

وتعمل الأزمة الحالية على تعطيل شحنات الحبوب وغيرها من السلع الأساسية من أوروبا، وروسيا، وأوكرانيا. ويمكن

أن يـؤدي ذلـك إلـى رفـع تكاليـف المنتجـات المسـتوردة؛ ممـا يشـكل مخاطـر علـى الأمـن الغذائـي غيـر المسـتقر بالفعـل فـي بعـض البلـدان، وخاصـة تلـك التـي تعتمـد علـى الـواردات الغذائيـة. يتنـاول هـذا المقـال تأثيـرات حـرب غـزة ومـا اسـتتبعها مـن تداعيـات علـى أسـواق السـلع الغذائيـة والمسـتهلكين.

1. تأثيـر الحـرب علـى ارتفـاع تكاليـف النقـل ومـا تتسـبب فيـه مـن ارتفـاع لأسـعار المـواد الغذائيـة:

زيـادة تكاليـف النقـل لهـا العديـد مـن التأثيـرات المدمـرة اقتصاديًـا. فهـي ترفـع تكاليـف المسـتهلك وتقلـل الطلـب؛ ممـا يـؤدي إلـى انخفـاض حجـم التجـارة، وكانـت تكاليـف النقـل متقلبـة بالفعـل علـى مـدى السـنوات الأربـع الماضيـة. وبعـد انخفاضهـا فـي البدايـة خلال العـام الأول لجائحـة كوفيـد19-، بـدأت فـي الارتفـاع حيـث أدى التعافـي الاقتصـادي العالمـي إلـى تحفيـز الطلـب ورفـع أسـعار الطاقـة. ومـع انتعـاش حركـة التجـارة، أدى ذلـك إلـى نقـص سـفن الشـحن والازدحـام فـي موانـئ الشـحن الرئيسـية، وارتفعـت تكاليـف النقـل بشـكل أكبـر، وفقًـا لمؤشـر الحبـوب والبـذور الزيتيـة فقـد ارتفعـت بأكثـر مـن 250٪.

2. التأثيرات المحتملة لاضطرابات حرب غزة على صادرات القمح:

وباسـتخدام بيانـات الفتـرة 2018-2020، خلـص تحليـل أجرتـه مؤسسـة (Chatham House) إلـى أن حوالـي 14% مـن الحبـوب و4.5% مـن فـول الصويـا المتـداول عالميًـا تمـر عبـر قنـاة السـويس. بالنسـبة للقمـح القـادم مـن الاتحـاد الأوروبـي وروسـيا وأوكرانيـا، فـإن الشـحن عبـر قنـاة السـويس هـو أقصـر طريـق إلـى أفريقيـا، فـي حيـن أن الطـرق البديلـة عـادة مـا تكـون أطـول بكثيـر، السـفر حـول رأس الرجـاء الصالـح يعـادل ضعـف المسـافة أو أكثـر.

علـى سـبيل المثـال، بالنسـبة للقمـح الروسـي الناشـئ مـن ميناء علـى البحـر الأسـود، فـإن الشـحن عـن طريـق رأس الرجـاء الصالـح بـدلًا مـن قنـاة السـويس يزيـد المسـافة بمقـدار 5607 ميـلًا بحريًـا. وبافتـراض أن سـرعة السـفينة تبلـغ 12 عقـدة، فـإن ذلـك مـن

شـأنه أن يزيـد مـن ضعـف وقـت الرحلـة مـن 14.7 يومًـا إلـى 34.2 يومًـا، ممـا يـؤدي إلـى ارتفـاع تكاليـف الوقـود وعمليـات السـفن بشـكل كبيـر.

3. تأثيـرات وتوقعـات المؤسسـات الدوليـة بشـأن امتـداد أجـل الصراع فـي قطـاع غزة:

يشـكل تصعيـد الصـراع خطـرًا كبيـرًا علـى أسـواق السـلع الأساسـية لأن المنطقـة تمتلـك حصـة كبيـرة مـن إمـدادات النفـط العالميـة، وتشـير السـوابق التاريخيـة للصراعـات العسـكرية فـي الشـرق الأوسـط إلـى احتمـال حـدوث اضطرابـات كبيـرة فـي أسـواق النفـط، مـع مـا يصاحـب ذلـك مـن ارتفاعـات فـي الأسـعار، وبنـاءً عليـه قـدم البنـك الدولـي تقييمًـا أوليًـا للتداعيـات المحتملـة لهـذا الصـراع فـي الأجـل القريـب علـى أسـواق السـلع الأوليـة وذلـك ضمـن نشـرة «آفـاق أسـواق السـلع الأوليـة» الصـادرة فـي أكتوبـر 2023.

فمـن شـأن انقطـاع إمـدادات الطاقـة وارتفـاع أسـعار الطاقـة أن يؤثـر علـى السـلع الأساسـية الأخـرى مـن خلال ارتفـاع تكاليـف الإنتـاج؛ ممـا يـؤدي إلـى ارتفـاع أسـعار المـواد الغذائيـة والمعـادن. وعلـى وجـه الخصـوص، مـع ارتفـاع أسـعار المـواد الغذائيـة، يمكـن أن يصـل انعـدام الأمـن الغذائـي العالمـي، الـذي كان فـي ارتفـاع بالفعـل، إلـى معـدلات جديـدة.

وقـد أدى النـزاع بالفعـل إلـى تفاقـم انعـدام الأمـن الغذائـي فـي غـزة؛ حيـث إنـه فـي عـام 2022 كان 1.2 مليـون شـخص فـي غـزة أي مـا يعـادل (53% مـن السـكان) يعانـون مـن انعـدام الأمـن الغذائـي وقـد أدت التطـورات الأخيـرة إلـى حاجـة جميـع السـكان فـي غـزة أي حوالـي (2.3 مليـون شـخص) إلـى مسـاعدة إنسـانية فوريـة. ومـن المحتمـل أن يكـون لتصعيـد الصـراع تداعيـات إقليميـة أوسـع، حيـث يتضـح مـن خلال الشـكل التالـي أن حوالـي 34 مليـون شـخص فـي لبنـان والأراضـي الفلسـطينية واليمـن وسـوريا يعانـون بالفعـل مـن انعـدام الأمـن الغذائـي الحـاد قبـل تفجـر الأزمـة الأخيـرة.

عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بالدول التي بها صراعات في ٢٠٢٢.

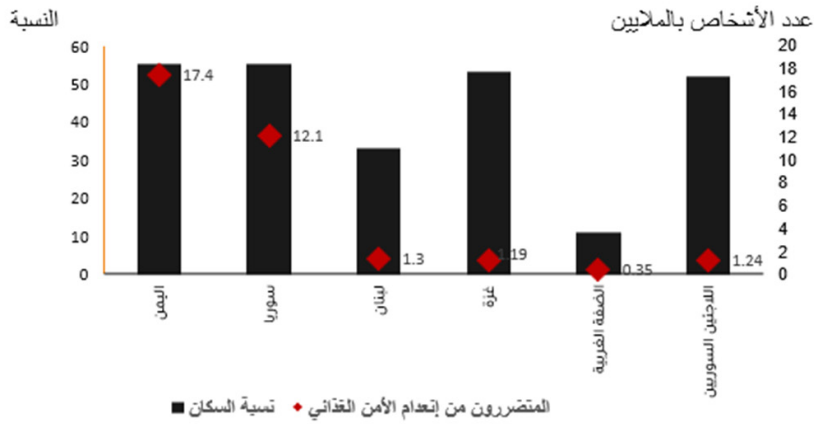

المصدر: البنك الدولي

وبشكل أعم، قد تؤدي حالات الصراع إلى تفاقم الغذاء وانعدام الأمن من خلال تعطيل الوصول إلى الأسواق، وتدمير البنية التحتية، والحد من حوافز الاستثمار، وجعل العقود غير قابلة للتنفيذ وحقوق الملكية غير آمنة، كما أنها تقلل من الإنتاجية الزراعية، وتهجير الناس من منازلهم وقُراهم، وتركهم في ظروف إنسانية مزرية دون الحصول على الغذاء والماء والمأوى الأساسي.

كما أن المزيد من تصعيد الصراع في الشرق الأوسط يمكن أن يكون له آثار خطيرة على انعدام الأمن الغذائي المرتفع بالفعل، سواء في المناطق المتضررة من الصراع بشكل مباشر أو على المستوى العالمي. ومن شأن التصعيد أن يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي العالمي. ويتضح من خلال الشكل التالي أنه حتى قبل تفجر النزاع الحالي ارتفع عدد الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي من 624 مليون في عام 2017 إلى ما يقدر بنحو 900 مليون في عام 2022.

.عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي على مستوى العالم

المصدر: البنك الدولي

إضافةً إلى ذلك، فصدمة نفطية بهذا الحجم من شأنها أن تعرقل الجهود العالمية لكبح جماح الأسعار، وهو ما أشارت إليها دراسة «بلومبرج إيكونوميكس» للتأثير المحتمل لحرب غزة على النمو العالمي والتضخم وفق ثلاثة سيناريوهات على كيفية تطور الحرب خلال الأسابيع أو الأشهر المقبلة. وأصدرتها في 13 أكتوبر 2023.

ليستمر ارتفاع معدل التضخم العالمي عند 6.7% العام المقبل، وفي الولايات المتحدة، سيظل هدف الاحتياطي الفيدرالي لمعدل التضخم عند 2% بعيد المنال.

الحرب قد تدفع معدل التضخم إلى مستويات مرتفعة عالمياً

كيف سيتحرك معدل التضخم عالمياً في ظل سيناريوهات الحرب بين إسرائيل وحماس؟

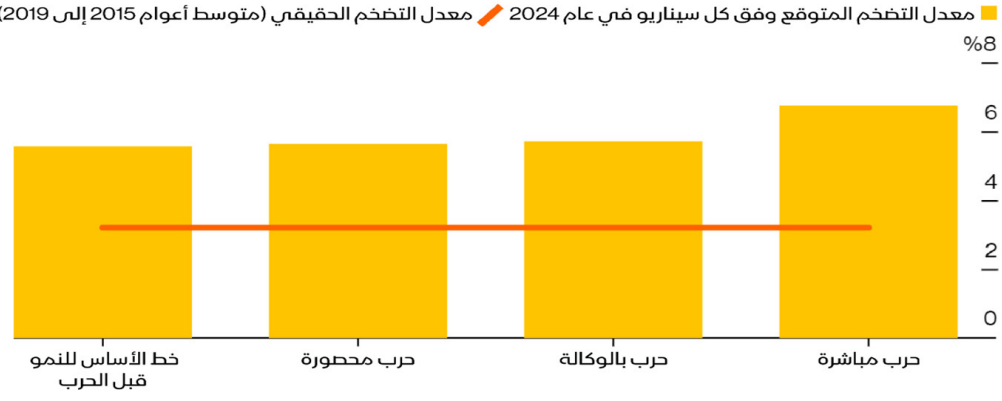

المصدر: "بلومبرغ إيكونوميكس"
ملاحظة: النمو العالمي لعام 2024 تم تقديره باستخدام نموذج إحصاء (Bayesian Global VAR).

التداعيات الاقتصادية لحرب غزة على حركة الشحن البحري

شادي هلال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

عادة ما يكون للأزمات والتوترات بشكل عام سواء في شكل الأوبئة والتهديد بالحروب أو الحروب القائمة تداعيات اقتصادية قوية ومؤثرة، ليس فقط على اقتصاديات الدول المعنية مباشرة، بل تمتد تلك الآثار بالتأكيد إلى المنطقة المحيطة بتلك التوترات أو الحروب وإلى العالم بأثره في كثير من الحالات ومن أمثلتها الحرب الروسية الأوكرانية، وما أحدثته من أضرار في سلاسل الغذاء والطاقة العالمية، والآن أيضًا أزمة غزة وعرقلة الشحن في البحر الأحمر لها تداعيات كبيرة على اقتصاد منطقة الشرق الأوسط والاقتصاد العالمي بأثره. خاصة لأن البحر الأحمر ليس كأي ممر تجاري بحري بين الدول، بل إنه محور مهم يربط حركة التجارة بين قارات « أفريقيا وأوروبا وآسيا» وبالتالي فإن بمجرد الحديث عن احتمالية توترات حوله تضر باقتصاديات دول عدة ويتجه الكثير من الدول إلى حمايته من أي تهديدات غير أنه من ناحية أخرى دائمًا ما يكون هذا المجرى الملاحي «البحر الأحمر بممراته الملاحية» مسرحًا للتوترات نتيجة لطبيعة المنطقة الجيوسياسية.

أثر حرب غزة على أمن البحر الأحمر والشحن البحري

عقب عملية «طوفان الأقصى» بتاريخ 7 أكتوبر 2023 التي قامت بها الفصائل الفلسطينية وعلى رأسها حماس على إسرائيل ورد إسرائيل مدعومًا بموافقة ودعم الدول الغربية لها، قام الحوثيون في نوفمبر 2023 بشن هجمات بحرية على السفن المتجهة إلى

إسرائيل أو المحملة ببضائع إسرائيلية العابرة من خلال البحر الأحمر؛ مما أدى إلى تهديد حركة الملاحة البحرية المارة عبر البحر وجعلته ممرًا غير آمن.

وبناءً على ما سبق ذكره أعلاه، قامت بعض شركات الملاحة البحرية بمختلف جنسياتها بإيقاف حركة النقل أو تخفيف حركة السفن وحاملات النفط من البحر الأحمر وبالتالي المرور عبر قناة السويس المصرية واستبداله بطريق رأس رجاء الصالح الأطول مسافة وبالتالي الأعلى تكلفة للشحن. والجدير بالذكر هنا أن البحر الأحمر تمر من خلاله حوالي 30 إلى 40% من حركة السفن والحاويات الناقلة للتجارة العالمية.

بعد الإعلان عن حالة عدم استقرار الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط نتاجًا لحرب عزة وخصوصًا بعد ما قامت به عدة دول على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال قوات عسكرية لحماية حركة التجارة الدولية للسفن المارة في البحر الأحمر وأطلق على تلك العملية مسمى «حارس الازدهار» والتي ضمت بريطانيا وفرنسا والنرويج وإسبانيا وغيرها. وهناك آثار عدة نتجت عن ذلك منها:

زيادة تكاليف الشحن والتأمين على النقل من قبل شركات الشحن

قامت شركات التأمين بزيادة رسوم التأمين على النقل البحري خاصة المار عبر البحر الأحمر بنسب كبيرة؛ مما يكبد شركات النقل أعباء مالية وبالتالي تنتقل تلك الأعباء إلى أصحاب البضائع ثم إلى المستهلك ويحدث التضخم في أسعار تلك البضائع.

وبمعنى آخر وبحسبة اقتصادية ومحاسبية بحتة، نجد نتائج متتابعة لقرار تحويل مسار النقل:

- زيادة طول مسافة النقل يتبعها زيادة في تكلفة التأمين.
- زيادة أجور التشغيل نتيجة للزيادة في وقت الرحلة ومسافتها.
- استهلاك كميات أكبر من الوقود.
- تعطيل دورة رأس المال وبالتالي زيادة أسعار السلع والبضائع المصدرة علاوة على تأخر وصولها إلى واجهتها.

بوادر ظهور حركة غير مستقرة بأسعار النفط والطاقة وإن كانت طفيفة

ظهرت حركة غير مستقرة بمؤشر أسعار النفط العالمية أثر التخوف من حدوث توترات وإن كانت غير قوية، ولكن من غير المنطقي تجاهلها خصوصًا أن إمدادات الطاقة إلى معظم أوروبا تمر خلال البحر الأحمر وبالتالي عدم الاستقرار يؤدي إلى تهديد لاستقرار أسعار النفط والطاقة.

غير أن البنك الدولي قد حذر في هذا الشأن «وإن كان للحرب بين إسرائيل وحماس تأثير محدود على أسعار النفط حتى الآن إلا أنه إذا تحولت المعركة إلى صراع إقليمي، فإن أسعار النفط عالميًا قد ترتفع إلى 150 دولارًا للبرميل في عام 2024. مدللًا على أن تصعيد الصراع الحالي قد يؤدي إلى تقليص إمدادات النفط العالمية بما يصل إلى ثمانية ملايين برميل يوميًا؛ مما يؤدي إلى زيادات حادة في الأسعار.»

تباطؤ حركة تجارة البضائع بشكل عام واحتمالية ركود سوق السلع القابلة للتلف السريع

نتيجة لقرار كثير من شركات النقل البحري بتحويل مسار ناقلاتها إلى طريق رأس رجاء الصالح لاعتباره مسارًا آمنا الآن، إلا أن هذا القرار له تبعات سلبية على حركة التجارة العالمية، وفي هذا السياق لفت تقرير البنك الدولي إلى «أن صناعة النقل البحري استطاعت التكيف مع الصدمات الحالية من خلال اتخاذ قرارات تغيير مسارات السفن لتجنب المرور عبر البحر الأحمر لاعتبارها منطقة خطرة، لكنه حذر من أن أي تعطل طويل الأمد للطرق التي تمر عبر قناة السويس، قد يؤدي إلى زيادة أسعار السلع الأولية إقليميًا وعالميًا.» وقالت روبرتا غاتي رئيسة الخبراء الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابعة للبنك الدولي: «الاضطرابات يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار على المستويين الإقليمي والعالمي إذا طال أمد الصراع أو تصاعد».

وفي ذات السياق حذر البنك الدولي في فبراير 2024، من نشوب أزمة عالمية في سلال الإمدادات حال استمرار التوترات في منطقة البحر الأحمر، وصرح « أنها ستكون أزمة شبيهة بتلك التي عاشها العالم خلال جائحة (كوفيد- 19)».

وبالتالي وبشكل خاص يحتمل على المدى القريب أن يظهر تهديدًا بركود حركة تجارة السلع والبضائع القابلة للتلف السريع؛ حيث إنها بطبيعتها لا تتحمل فترات التخزين الطويلة وبالتالي يحدث ركود في حركة صادرات وواردات تلك السلع؛ مما يؤثر على بعض الاقتصادات وبالتالي تأخر الإمدادات السلعية سيؤدي إلى عدم توفر الاحتياجات في الأسواق التجارية، وهو ما يشكل أحد أنواع الضغوط على الأسعار فينتج عنها أثر سلبي وهو التضخم.

تراجع نشاط موانئ البحر الأحمر

صرحت مجموعة ميرسك الدنماركية للشحن البحري يوم الاثنين 6 مايو 2024: «أنه من المتوقع أن تؤدي أزمة حركة شحن الحاويات في البحر الأحمر إلى خفض قدرة القطاع بين الشرق الأقصى وأوروبا بما يتراوح بين 15% إلى 20% في الربع الثاني من العام الحالي وقد تستمر إلى نهاية العام الحالي 2024 نتيجة للتوترات الجيوسياسية في المنطقة.

وألقت شركة «ميرسك» الضوء على التحديات المتصاعدة في رسالة إلى عملائها موضحة « أن منطقة الخطر على الشحن البحري قد اتسعت، مع وقوع هجمات في مناطق أبعد من الشاطئ. وقد استلزم ذلك تغيير مسار السفن؛ مما أدى إلى رحلات أطول، وبالتالي إلى وقت ونفقات إضافية لنقل البضائع.»

خسائر قناة السويس نتيجة تغير مسار الملاحة

نتيجة للتوترات الجيوسياسية في البحر الأحمر، أعلنت كبرى شركات الشحن الدولية مثل ميرسك الدنماركية وCMA GGC الفرنسية وغيرهما من الشركات العالمية المسيطرة على حركة الشحن والنقل البحري تحويل مسارات معظم الرحلات إلى طريق رأس رجاء الصالح وتجنب المرور بالبحر الأحمر على قدر الإمكان حتى إشعار آخر. ونتج عن ذلك القرار انخفاض عائدات قناة السويس المصرية بنسبة تجاوزت الـ 60% منذ ديسمبر 2023 إلى أبريل 2024 مقارنة بالإيرادات المحققة خلال الفترة نفسها من العام الماضي كما ذكر وزير المالية المصري محمد معيط.

فـي السـياق ذاتـه، ذكـرت وكالـة فيتـش للتصنيـف الائتمانـي فـي تقريرهـا عـن التصنيـف الائتمانـي لمصـر الصـادر يـوم الجمعـة 3 مايـو 2024، أن «الصـراع الإقليمـي المتصاعـد يشـكل مخاطـر علـى السـياحة وعائـدات قنـاة السـويس فـي مصـر». وتوقعـت وكالـة التصنيـف الائتمانـي فيتـش «أن تصـل عائـدات السـياحة وقنـاة السـويس إلـى 12.7 مليـار دولار و9مليـارات دولار علـى التوالـي فـي السـنة الماليـة 2024، ولكـن إذا اسـتمرت الحـرب فـي غـزة، واسـتمر تعطيـل حركـة المـرور فـي قنـاة السـويس طـوال النصـف الأول مـن عـام 2024 فـإن هـذه الإيـرادات قـد تنخفـض إلـى نحـو 11 مليـار دولار فـي عائـدات السـياحة، و7.5 مليـارات دولار فـي عائـدات قنـاة السـويس، وقـد يـؤدي الصـراع المكثـف أو الموسـع فـي المنطقـة إلـى نتائـج أسـوأ».

آثار ممتدة: تداعيات الحروب الإقليمية على الاقتصاد العالمي

بسنت جمال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

"تتفاقم حالة عدم اليقين والضبابية التي يواجهها الاقتصاد العالمي تحت وطأة عديد من التطورات الاقتصادية والجيوسياسية المختلفة بدءًا من الحرب الروسية-الأوكرانية وحتى تداعيات الحرب الحالية في غزة، وما يصاحبها من اضطرابات واسعة، بما في ذلك التوترات في منطقة البحر الأحمر وانعكاساتها على حركة التجارة الدولية.

وفي هذا الشأن، حذّر البنك الدولي من أن تصاعد الحرب في غزة قد يسفر عن أضرار بالغة للاقتصاد العالمي الذي يعاني بالفعل وضعًا سيئًا، وأشار تحديدًا إلى آثار مباشرة على أسواق السلع الأساسية خاصة النفط والأغذية، وفيما يلي تحليل لآثار حرب غزة على الاقتصاد العالمي:"

- **تقلب أسعار الطاقة:** عادة ما تتأثر أسعار النفط سريعًا استجابة للتوترات الجيوسياسية، فمنذ اندلاع الأزمة بين إسرائيل وغزة، ارتفعت أسعار الخام الأمريكي بنسبة 9.85%، وكذلك خام برنت بنحو 8.43%، إذ صعدت الأولى من 77.69 دولار للبرميل في نوفمبر 2023 إلى 85.35 دولار للبرميل بحلول أبريل 2024، فيما قفزت الأخيرة من 82.94 دولار للبرميل إلى 89.94 دولار للبرميل خلال الفترة نفسها، كما يتبين تاليًا:

الشكل -٦ أسعار الخام الأمريكي وخام برنت (دولار للبرميل)

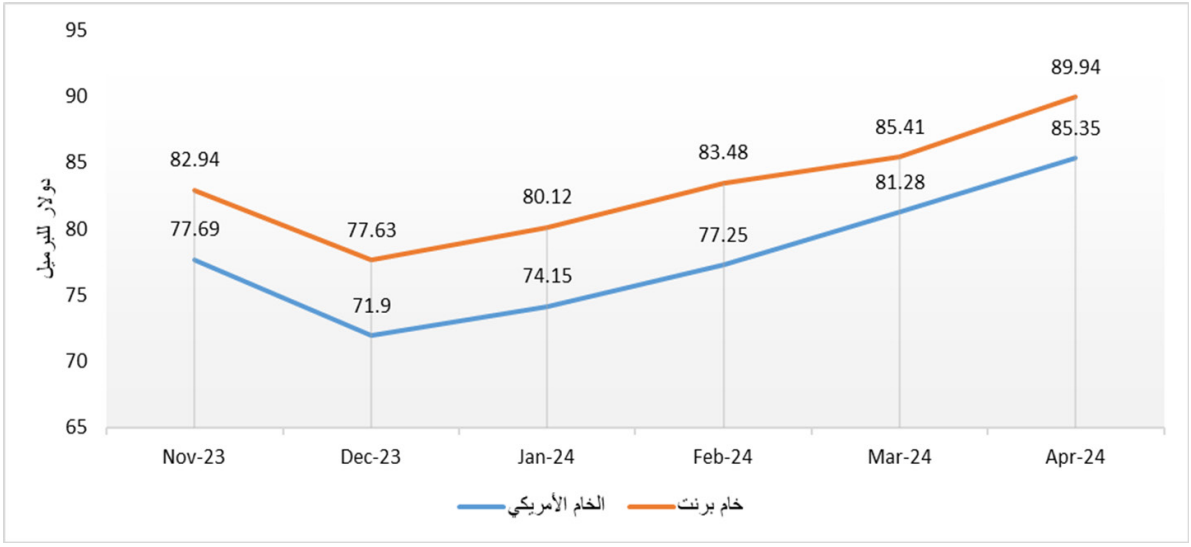

Source- EIA, Spot Prices (Crude Oil in Dollars per Barrel).

ويرجع التذبذب في أسعار النفط إلى تزايد مخاوف المستثمرين بشأن اتساع رقعة الصراع في الشرق الأوسط، وتهديد إمدادات النفط في المنطقة التي تهيمن على حصة كبيرة من إمدادات الخام، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن أسعار النفط تتأثر بعوامل أخرى بخلاف التطورات في الشرق الأوسط، كاستمرار الصراع في غزة، وتوقعات الطلب الصادرة عن الوكالات الدولية، وبيانات المخزونات الأمريكية إلى جانب قرارات منظمة «أوبك +» خاصة في ظل استمرار السعودية وروسيا في اتباع نهج خفض إنتاج النفط.

• مخاوف بتعميق أزمة الطاقة: جددت حرب غزة المخاوف المتعلقة بتعميق أزمة الطاقة العالمية التي بدأت بالحرب الروسية- الأوكرانية عام 2022، وأنتجت ارتفاعات قياسية في أسعار النفط والغاز الطبيعي نتيجة لانقطاع الغاز الطبيعي الروسي عن القارة الأوروبية، وتحول الأخيرة بعيدًا عن روسيا وزيادة اعتمادها على الغاز الطبيعي المُسال.

- **زيادة الإقبال على الأصول الآمنة:** ترتبط أسعار الذهب بعلاقة طردية مع تصاعد التوترات الجيوسياسية حيث يتهافت المستثمرون بطبيعة الحال على الملاذ الآمن من

أجل التحوط ضد ضبابية الآفاق الاقتصادية، ومخاطر الضغوط التضخمية، وبناءً على ذلك، ارتفعت أسعار العقود الآجلة للذهب من 1858.7 دولار للأوقية خلال أكتوبر 2023 إلى 2415.4 دولار للأوقية، كما يتبين من الشكل أدناه:

الشكل -2 أسعار الذهب (دولار للأوقية)

Source- Trading Economics, Gold (USD/t.oz).

- **اضطراب حركة التجارة البحرية العالمية:** شهدت التجارة العالمية خلال عام 2023 أول انكماش منذ انتشار جائحة كورونا عام 2020 نتيجة لتتابع الأزمات الاقتصادية التي ألقت بظلالها على سلاسل الإمداد والتوريد وقطاع الشحن العالمي، والتي كان على رأسها، هجمات الحوثيين على السفن المارة بالبحر الأحمر، وما تبعها من ردود أمريكية –أوروبية على تلك الهجمات، مما تسبب في ارتفاع أسعار الشحن العالمية وتكلفة التأمين على السفن؛ مما رفع من التكلفة الإجمالية لشحن السلع من دولة إلى أخرى، حيث تجنبت السفن حركة الملاحة في الممرات التي تعاني من اضطرابات، ولهذا تم تغيير مسار مئات من سفن الحاويات والسفن الأخرى بعيدًا عن البحر الأحمر حول رأس الرجاء الصالح بجنوب أفريقيا؛ مما يضيف وقتًا إضافيًا لمدة الرحلات الطبيعية بحوالي 7 أيام إلى 20 يومًا.

ووفقًا لأحدث تقارير منظمة التجارة العالمية، فإن أحجام التجارة قد تراجعت بنسبة 1.2% خلال عام 2023 مقارنة بتوقعات المنظمة الصادرة في أكتوبر بحدوث نمو قدره 0.8%، حيث تراجعت التجارة السلعية العالمية بنسبة 5% خلال عام 2023 إلى 24.01 تريليون دولار، مقابل ارتفاع قيمة التجارة العالمية للخدمات بنسبة 9% إلى 7.54 تريليون دولار مع توقعات بمواصلة النمو خلال عام 2024.

• زيادة البصمة الكربونية: لا تقتصر التداعيات الناتجة عن الأزمات العاصفة بقطاع الشحن على الجانب الاقتصادي فحسب، بل إنها تمتد إلى نظيره البيئي، حيث يُعد قطاع النقل البحري إحدى أكثر الصناعات تلويثًا في العالم، كونه يساهم بحوالي 3% من جميع انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية، ولارتفاع الانبعاثات الدفيئة الناتجة عن هذا القطاع بنسبة 20% خلال العقد الماضي. وفي حين أن نسبة 3% قد لا تبدو نسبة مؤثرة، إلا أن نمو الطلب على الشحن بجميع أنحاء العالم قد يؤدي إلى تسارع الانبعاثات الحرارية بشكل أسرع مقارنة بمعظم القطاعات الأخرى، وفقًا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

• تراجع احتمالية خفض الفائدة: بدأت إمكانية خفض الفائدة على المستوى العالمي في التلاشي، ولا سيما بعد تصريحات اثنين من المسئولين في الاحتياطي الفيدرالي عن حاجة المصرف المركزي لمزيد من الدلائل على انخفاض وتيرة التضخم قبل البدء في خفض الفائدة، مؤكدين الاستمرار في نهج التشديد النقدي لفترة مطولة. وبشكل عام، يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينخفض التضخم العالمي بشكل تدريجي من 6.8% في عام 2023 إلى 5.9% في عام 2024 و4.5% في عام 2025، مع عودة الاقتصادات المتقدمة إلى أهداف التضخم في وقت أقرب من اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. ومن المتوقع بشكل عام أن ينخفض التضخم الأساسي بشكل تدريجي.

• تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي: تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن الاقتصاد العالمي سيواصل نموه بنسبة 3.2% خلال عامي 2024 و2025، بالوتيرة التي كان عليها في عام 2023، مع تسارع طفيف في الاقتصادات المتقدمة؛ حيث من المتوقع أن يرتفع النمو من 1.6% في عام 2023 إلى 1.7% في عام 2024، و1.8% في عام 2025، وفي المقابل، ستواجه الاقتصادات الناشئة تباطؤًا متواضعًا من 4.3% في عام 2023 إلى 4.2% في كل من عامي 2024 و2025.

ختامًا، يتبين من التحليل السابق أن حرب غزة وما تبعها من الهجمات الحوثية على السفن المارة بالبحر الأحمر، والتصعيد الإيراني- الإسرائيلي قد خلفت تداعيات سلبية ممتدة على الاقتصاد العالمي تتمثل أهمها في ارتفاع أسعار النفط، وأسعار الذهب كملاذ آمن، واضطراب حركة التجارة العالمية وسلاسل الإمداد والتوريد، إلى جانب تراجع احتمالية إنهاء دورة التشديد النقدي من قبل الاحتياطي الفيدرالي.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg